الصباح الاقتصادية
12
العدد 3131 - السنة الحادية عشرة
الثلاثاء 18 ذي القعدة 1439 - الموافق 31 يوليو 2018
Tuesday 31 July 2018 - No.3131 - 11 th Year

موضوع أمن الإمدادات للأسواق احتل الصدارة في الأسابيع الماضية

الشطي: تأثير أزمة «باب المندب» على أسعار النفط في الأسواق العالمية مازال محدوداً

■ مضيقا هرمز و باب المندب هما شريان الحياة لإمدادات النفط الخام من جهة والتجارة العالمية من جهة أخرى

■ الاعتداء على ناقلات النفط عبر باب المندب إلى أسواق العالم يعد تحدياً كبيراً أمام حرية التجارة

محمد الشطي

أكد المحلل النفطي الكويتي محمد الشطي ان تأثير الاحداث في مضيق باب المندب على أسعار النفط في الأسواق العالمية مازال محدودا نتيجة للاعتقاد العام في السوق بان الأحداث الراهنة مؤقته مشيرا الى ان بين 4 الى 5 مليون برميل نفط تمر يوميا عبر المضيق الاستراتيجي.

وقال الشطي ان الدول التي ستتأثر من هذه الاحداث مؤقتا ستقوم باستخدام المخزونات التجارية لحين وصول الإمدادات النفطية مشيرا الى ان مضيق باب المندب الواقع جنوب غرب الجزيرة العربية هو القناة التي تعتمد عليها حركة التجارة بين دول آسيا من ناحية وافريقيا وأوروبا والولايات المتحدة وأميركا الجنوبية من جهة أخرى.

وأضاف الشطي «وبأي حال فإن أسعار النفط تظل مدعومة بتناقص الإمدادات لأي سبب سواء أكان سياسيا أم فنيا» موضحا ان موضوع امن الامدادات للأسواق احتل الصدارة في الأسابيع الماضية وطالبت الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من المستهلكين من المنتجين على العموم ومن منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) رفع الإنتاج لتأمين استقرار الأسواق والاسعار ودعم الاقتصاد والصناعة.

ولفت الى ان دول اتفاق اعلان التعاون سارعت في المؤتمر الوزاري في شهر يونيو 2018 الى إقرار رفع اجمالي الإنتاج بمقدار 1 مليون برميل وقد تم بدء رفع الإنتاج منذ شهر يونيو.

وأفاد بأن هذا الاجراء كان له تأثير كبير على الأسواق حيث انها هدأت بشكل كبير بعدما تحقق امن الامدادات بكل اقتدار وهو نفس الأداء المتميز لأوبك والدول المتعاونة معها في ادارة الفائض في الأسواق خلال 2017 والنصف الأول من عام 2018.

وشدد الشطي على ان امن الانتاج والامدادات النفطية يستدعي امن النقل البحري الى مختلف الأسواق مشيرا الى ان أي إخلال بعملية النقل ووصول امدادات الطاقة عموما والنفط والغاز الى الأسواق يؤثر بشكل كبير على الأسعار. وأوضح أن أي اعتداء على شحنات النفط أو تعطيل نقل النفط عبر الممرات أو غيرها يستوجب تعاملا دوليا معه حيث تنص اتفاقيات الأمم المتحدة الدولية على حق التمتع لجميع السفن والطائرات بحق المرور العابر الذي لا يجوز أن يعاق وفقا للمادة 38 من اتفاقية الأمم المتحدة الدولية.

وأوضح الشطي ان مضيق هرمز ومضيق باب المندب هما شريان الحياة لإمدادات النفط الخام من جهة والتجارة العالمية من جهة أخرى لافتا الى ان مضيق هرمز يعد الممر الأهم في العالم لصادرات النفط من الخليج العربي والتي تقدر بين 15 الى 20 مليون برميل يوميا تتوجه إلى شتى بقاع العالم.

وأفاد بان التأثير المباشر لوقف عبور الناقلات من مضيق باب المندب هو ارتفاع أسعار النفط وارتفاع تكاليف الشحن والنقل موضحا بان ذلك مرتبط بمدى المخاطر وتوقيتها واستدامتها وحجم انقطاع الامدادات من أسواق النفط.

وبين ان الاعتداء على ناقلات النفط عبر باب المندب إلى أسواق العالم يعد تحديا كبيرا أمام حرية التجارة مشددا على ان العالم لا يمكنه الاستغناء عن النفط ويحتاج إليه لدعم النمو الصناعي والاقتصادي وإيصال الطاقة والكهرباء للانسان أينما كان «وأي عرقلة لإمدادات النفط تعد تحديا أمام الإرادة الدولية وإذا ما استمر يجب أن يكون هنالك رد فعل قوي كونه يعرض أمن الإمدادات ويتسبب في قفزات كبيره للأسعار خصوصا إذا ما استمر الاعتداء على الناقلات وتسبب في قطع الإمدادات بشكل تام».

ورأى الشطي أن السوق النفطية تمر حاليا بمنعطف خطير خصوصا وأنها تعاني أصلا من انخفاض الإنتاج في عدد من المناطق ووجود حاجة ملحة لزيادة المعروض وهو ما دفع دول اتفاق إعلان التعاون الى رفع إجمالي الإنتاج بمقدار 1 مليون برميل يوميا.

وأشار الشطي الى ان أي سبب قد يؤدي إلى نقص في الإمدادات سيؤثر سلبا في الأسواق وسيسهم في قفزات للأسعار موضحا أن المملكة العربية السعودية تصدر بين 6 الى 5ر7 مليون برميل يوميا منها 600 الى 800 الف برميل يوميا يتم نقلها عن طريق البحر الأحمر ومضيق باب المندب «لذلك فإن أي تهديد يعني إرباكا لحركة التجارة وعمليات نقل النفط». وأضاف بان ما تعرضت له ناقلات النفط السعودية في باب المندب يعتبر تهديدا مباشرا امام حركة الملاحة وأن توقف الناقلات السعودية بشكل مؤقت عن استعمال مضيق باب المندب يعني حدوث تأخير في وصول النفط الخام إلى الولايات المتحدة الأميركية والقارة الأوروبية.

وأوضح ان توقف الملاحة عبر مضيق باب المندب سيؤثر على حركة النقل في قناة السويس أيضا ما يؤثر سلبا في انخفاض إيراداتها بشكل مؤقت لحين تعافي الأوضاع مرة أخرى بعيدا عن التهديدات سواء في الخليج العربي او الممرات المائية الاستراتيجية الاخرى.

يذكر ان وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية السعودي المهندس خالد الفالح أعلن الأربعاء الماضي عن أن المملكة ستعلق جميع شحنات النفط الخام التي تمر عبر مضيق (باب المندب) إلى أن تصبح الملاحة خلال المضيق آمنة وذلك بشكل فوري ومؤقت.

وأكد الوزير الفالح أن «تهديدات الميليشيات الحوثية الإرهابية على ناقلات النفط الخام تؤثر على حرية التجارة العالمية والملاحة البحرية بمضيق باب المندب والبحر الأحمر».

«الأمان» تحقق 157 في المئة نمواً بالأرباح خلال النصف الأول

أعلنت شركة الأمان للاستثمار ارتفاع أرباح النصف الأول من العام الجاري بنسبة 157%، حيث بلغت أرباح الشركة 872 الف د.ك مقارنة مع 340 الف د.ك في الفترة ذاتها من العام 2017.

هذا وشهدت أرباح الشركة نموا ملحوظا في الثلاثة اشهر المنتهية في 30 يونيو الماضي، بارتفاع نسبته 167% عن الفترة المماثلة من العام 2017، حيث بلغت أرباح المرحلة 40 الف د.ك، بعد أن سجلت الشركة خسائر بقيمة 60 الف د.ك في الربع الثاني من العام 2017، فيما تخطت إيرادات الشركة حاجز 1.8 مليون د.ك في النصف الأول من العام 2018، وأعادت الشركة ارتفاع الأرباح بالنصف الأول من العام إلى إنخفاض الخسائر غير المحققة في استثماراتها.

وعن هذه النتائج، يقول الرئيس التنفيذي يوسف إبراهيم الغانم: «تستكمل «الأمان» مسارها الثابت في تحقيق الربحية بفضل استراتيجية الأعمال الحالية، معربا عن سعادته بهذه النتائج المالية التي تحققت في ظل التقلبات وعمليات التطوير التي تمر فيها أغلب أسواق المنطقة». واضاف: «اتخذنا خلال الربع الثاني من العام الجاري العديد من القرارات الجوهرية التي تصب في مصلحة المساهمين، كان أولها تخفيض رأس المال من 19.65 مليون د.ك إلى 15 مليون د.ك، وقد تم ذلك على مرحلتين، الأولى من خلال شطب أسهم الخزينة، وقد نتج عن هذا الإجراء إرتفاع الاحتياطي الإختياري بقيمة 798 الف د.ك. أما المرحلة الثانية فقد خفضنا فيها رأس المال بواقع 3 ملايين د.ك نقدي وتوزيعه على المساهمين».

واستكمالا لاستراتيجية «الأمان» التي تركز على الاستثمار في القطاعات الدفاعية قال الغانم: «استحوذنا خلال الربع الثاني من العام الجاري على شركة المذاق القابضة، وهي شركة تنشط في القطاع الغذائي، علما باننا استحوذنا في العام الماضي على شركة منارات للخدمات التعليمية، وهي شركة تعمل في القطاع التعليمي، ونرى فيهما فرصا واعدة للنمو». وتابع الغانم: «هذه الاستحواذات تؤكد على مضينا قدما في تنفيذ استراتيجيتنا الاستثمارية التي تركز على القطاعات التشغيلية الدفاعية، ونحن ندرس حاليا العديد من الفرص الاستثمارية التي تتماشى مع استراتيجيتنا».

تجاوباً مع الإقبال الكبير من قبل العملاء

«بنك وربة» يطوّر خدمة «حساب العائلة» بامتيازات إضافية

عبدالله الشعيل

نظرا الى الصدى الإيجابي الكبير الذي أحدثه الحل المصرفي الرقمي الحصري في السوق الكويتي من بنك وربة خدمة «حساب العائلة»، يعلن بنك وربة عن تحديث الخدمة عبر إضافة المزيد من الامتيازات عليها، حيث تخول ولي الامر من مراقبة حسابات أبنائه القصر؛ فبالإضافة الى خاصية إدارة حسابات الأبناء القصر، يمكنهم اليوم ادارة بطاقاتهم المصرفية وتحويل المبالغ اليها، بمرونة وسهولة عبر حساباتهم الخاصة على تطبيق بنك وربة الالكتروني.

ويشمل تحديث خدمة حساب العائلة، إضافة إمكانية تحويل وايداع المبالغ في بطاقات الاولاد القصر المصرفية من حسابات الاباء دون الحاجة الى زيارة الفرع من خلال منصة الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف المحمول، كما يستطيعون عرض بيانات ومعاملات الحساب والبطاقات خلال فترة زمنية محددة. وكل ما يتوجب على أولياء الأمور (الآباء) القيام به في سبيل ذلك، ربط حسابات أبنائهم القصر بحساباتهم بوصفهم أوصياء عليهم عند فتح الحساب من خلال الاتصال بموظفي بنك وربة.

وكان البنك قد أطلق خدمة حساب العائلة في ابريل الماضي، ليحدث بذلك نهضة نوعية في الخدمات المصرفية الرقمية تجعل منه الخيار الأول للعملاء. ويأتي هذا الحل المصرفي متوافقا مع سلسلة الخدمات الحصرية الرقمية التي أطلقها بنك وربة في الفترة الأخيرة والتي تعكس حرصه على النهوض بقطاع المصارف الإسلامية من خلال تقديم حلول مصرفية خلاقة تضفي المزيد من المرونة على تعاملات العملاء البنكية ومتابعتها بكل يسر وسهولة؛ وقد انبثقت فكرة هذه الخدمة المرنة، من سعي بنك وربة الى تقديم حل مصرفي ريادي يتلاءم مع احتياجات أولياء الأمور الذين يرغبون بمتابعة المعاملات التي يقوم بها أبنائهم القصر المتعلقة بالتحويلات البنكية، حسابات التوفير والبطاقات مسبقة الدفع التابعة لبنك وربة. كما يمكنهم من خلال هذه الخدمة إجراء العديد من العمليات من ضمنها: عرض تاريخ المعاملات وبيانات حساباتهم المصرفية، عرض أرصدة الودائع، تحويل المبالغ لحسابات القصر من أحد حسابات الاب الخاصة، التحويل من حسابات القصر، عرض تاريخ المعاملات والبيانات من البطاقات المدفوعة مسبقا المستخدمة من قبل القصر الذي أصدرها ولي الامر لهم وتحويل المبالغ الى البطاقات وعرض تاريخ المعاملات.

وحول التحديثات المضافة على هذه الخدمة، صرّح عبدالله ناصر الشعيل مدير إدارة أول – إدارة الفروع في بنك وربة قائلا: «لقد سعدنا بتفاعل العملاء مع خدمة «حساب العائلة» الذي خول ولي الامر من متابعة مصاريف أبنائه بيسر وسهولة ومنحه إمكانية مراقبة حساباتهم المصرفية عبر وربة اونلاين من دون الحاجة الى مراجعة أفرع البنك مما يوفر عليهم الجهد والوقت. وبناء عليه عمدنا الى تحديث هذ الخدمة عبر إضافة خاصية جديدة تخول ولي الامر (الاب) المزيد من المراقبة على المصاريف عبر بطاقات أبنائهم القصر المصرفية». وأضاف: «يستمر بنك وربة باستراتيجيته الرامية الى توفير جميع الخدمات الرقمية التي يحتاج إليها المجتمع وذلك لتقديم منظومة متكاملة من المنتجات والحلول المصرفية التي تتوافق مع الشريعة الاسلامية وتلبي تطلعات العملاء وما يطمحون للحصول عليه من مميزات من البنك الذي يتعاملون معه؛ كما تندرج الخدمة الجديدة تحت شعار بنك وربة «نتميز بالحلول».

تجدر الاشارة انه منذ انطلاقته، يحرص بنك وربة على تمييز عملائه عن غيرهم حيث استهل عام 2018 بعدد من الخدمات ترقى الى المستويات العالمية في جودتها ومرونتها وتندرج تحت جملة الحلول النوعية التي يقدمها البنك حصريا كان من ضمنها خدمة «الراتب اكسبرس» وخدمة طلب فتح الحساب بالكامل عبر الانترنت Customer on boarding التي تمكن غير عملاء بنك وربة بالتقدم بطلب فتح حساب السنبلة بطريقة إلكترونية سهلة عبر موقع البنك الالكتروني وبالتنسيق مع فريق العمل الخاص بذلك أو لتحديد موعد الزيارة لأي من فروع البنك، وفي غضون خمسة دقائق فقط، سيتمكن العملاء الجدد، من استكمال طلب فتح حساب السنبلة في أي وقت وأي مكان، وفي غضون ساعتين، سيكون البنك –من خلال النظام الآلي الجديد الذي يستخدمه لتطبيق هذه الخدمة والذي ينفرد به في القطاع المصرفي الكويتي– قد قام باستلام الطلب ومعالجته وتمريره للموافقة عليه. ومن ثم، سيتصل موظفو بنك وربة بالعميل لتحديد الموعد الذي يناسبه لإستلام بطاقة حساب السنبلة والتوقيع على الأوراق المطلوبة والتحقق من هوية العميل قبل تفعيل الحساب.

البورصة تنهي تعاملاتها على انخفاض المؤشر العام 7.94 نقاط

جلسة متباينة للبورصة

أنهت البورصة جلسة أمس الاثنين على انخفاض المؤشر العام 94ر7 نقطة ليبلغ مستوى 5214 نقاط وبنسبة انخفاض 15ر0 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 4ر115 مليون سهم تمت من خلال 5482 صفقة نقدية بقيمة 4ر31 مليون دينار كويتي (نحو 6ر103 مليون دولار أمريكي).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 6ر22 نقطة ليصل إلى مستوى 4943 نقطة وبنسبة ارتفاع 46ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 7ر47 مليون سهم تمت عبر 3191 صفقات نقدية بقيمة 33ر4 مليون دينار (نحو 2ر14 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الأول 6ر24 نقطة ليصل إلى مستوى 5363 نقطة بنسبة انخفاض 46ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 7ر67 مليون سهم تمت عبر 3291 صفقة بقيمة 27 مليون دينار (نحو 89 مليون دولار).

وتابع المتعاملون خلال جلسة أمس إعلان شركة (وثاق) لأرباح النصف الاول للعام الحالي اضافة الى اعلان البورصة عن الشركات الموقوفة عن التداول لعدم تسليم بياناتها المالية إضافة إلى نتائج اجتماع مجالس إدارة شركات مدرجة وإعلانات تواريخ اجتماعات شركات أخرى.

وكانت شركات (خليج ب) و(اجيليتي) و(الدولي) و(برقان) و(بنك بوبيان) الاكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (بيتك) و(خليج ب) و(الدولي) و(زين) و(اجيليتي) الاكثر تداولا أما الاكثر انخفاضا فكانت (المتكاملة) و(زين) و(بيتك) و(اهلي متحد) و(بنك وربة).

وتطبق شركة بورصة الكويت حاليا المرحلة الثانية لتطوير السوق التي تتضمن تقسيمه إلى ثلاثة أسواق منها السوق الأول ويستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة.

وتخضع الشركات المدرجة ضمن السوق الأول إلى مراجعة سنوية مما يترتب عليه استبعاد شركات وترقية أخرى تواكب المعايير الفنية على أن تنقل المستبعدة إلى السوق الرئيسي أو سوق المزادات.

ويتضمن السوق الرئيسي الشركات ذات السيولة الجيدة التي تجعلها قادرة على التداول مع ضرورة توافقها مع شروط الإدراج المعمول بها في حين تخضع مكونات السوق للمراجعة السنوية أيضا للتأكد من مواكبتها للمتطلبات.

أما سوق المزادات فهو للشركات التي لا تستوفي شروط السوقين الأول والرئيسي والسلع ذات السيولة المنخفضة والمتواضعة قياسا لآليات العرض والطلب المطبقة.